

## آثار الدولة على اقتصاد زيمبابوي

ذكرنا سابقاً أن هناك عدداً من الدول قامت بدولة اقتصادها، ومن بين هذه الدول كانت زيمبابوي، لكن المثير للدهشة في تجربة زيمبابوي أنه بالرغم من كونها دولة معادية للولايات المتحدة، لكنها قامت بدولة اقتصادها، دون أن يكون هناك اتفاق منظم بينها وبين الولايات المتحدة. ومن هنا فإن تسليط الضوء على تجربة زيمبابوي، تعد تجربة فريدة من الضروري البحث والتعمق فيها.

### الدولة في زيمبابوي : السبب والأثر

عندما حصلت زيمبابوي على استقلالها عام 1980، حل دولار زيمبابوي محل الدولار الروديسي بسعر مماثل لسعر الدولار الروديسي، والذي كان أعلى من سعر صرف الدولار الأمريكي.

وبالرغم من تدهور عملة زيمبابوي بسرعة، إلا أن سلسلة من الأحداث في أواخر التسعينات أدت إلى انهيار الدولار الزيمبابوي.

في عام 2008 تم اختبار العملة الأجنبية لمدة 18 شهراً كعملة قانونية للتعاملات مع عدد من تجار التجزئة، لكن بعد أشهر أعلن وزير المالية "تيندي بيتي"، الذي نصب حديثاً في آذار عام 2009 تعليق التعامل بدولار زيمبابوي إلى أجل غير مسمى.

و تعمل زيمبابوي بشكل أساسي بنظام عملات متعدد، وليس لديها اتفاق رسمي مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لاستخدام عملة أمريكا. وبالرغم من هذا فإنه ينظر إلى زيمبابوي كإقتصاد مدولر، نظراً لأن الحكومة تجري كافة أعمالها باستخدام الدولار الأمريكي، والذي أصبح العملة السائدة بين العملات الأخرى المستخدمة في البلد.

إن العملية التي أدت إلى تبني الدولار الأمريكي، بدأت في مطلع التسعينات، وهذه الوثيقة من الـ CIA تحلل الدولار في زيمبابوي، وسلسلة الأحداث التي تسببت بالدولة وآثار ذلك على الاقتصاد.

#### الأسباب:

عادةً تكون الدولار مسبقة بارتفاع نسبة التضخم، والذي يتبعها حالة من التضخم الجامح، في تشرين الأول عام 1998 نشرت الحكومة 10000 جندي من زيمبابوي في الكونغو، وفي هذا الوقت كانت نسبة التضخم بالأصل مرتفعة بنسبة 30% .

حافظت حكومة زيمبابوي على الجنود في الكونغو لحفظ السلام، لكن المشكلة التي نشأت نتيجة التدخل كانت بعدم رصد ميزانية لأجلهم ولم يدفع الكونغوليون فاتورة تدخل الجنود الذين تم نشرهم من قبل حكومة زيمبابوي. و يقال أن نصف الوزراء في حكومة زيمبابوي كانوا ضد الحرب، لكن عدد من كبار أعضاء الحكومة استفادوا من الحرب بشكل خاص ولم يفعلوا أي شيء لإيقافها، حتى أن المظاهرات التي كان مخطط لها من قبل الشعب تم قمعها.

إن نشر الجنود في الكونغو مضى قدماً، ولم يدفع مواطنو الكونغو تكاليف الحرب، مادفع بالحكومة لطبع الأموال لمواجهة العجز الذي نتج عن ذلك، وهذا بدوره أدى إلى تضاعف نسبة التضخم في عام 1998 إلى 48% بعدما كان 20% عام 1997.

و في عام 2000 بدأت الحكومة ببرنامج آخر مثير للجدل، أدى إلى مواصلة زيادة نسبة التضخم وشهد الاقتصاد بداية انكماش كبير.

يعتمد اقتصاد زيمبابوي بشكل أساسي على الزراعة، كما أن 40% من عائدات العملات الأجنبية تعتمد على المنتجات الزراعية، وعندما قامت الحكومة بطرد المزارعين الأكفاء ذو البشرة البيضاء خارج مزارعهم من

خلال برنامج المسار السريع للإصلاح الزراعي، واستبدلتهم بمزارعين من ذوي البشرة السوداء من الغالبية والكثير منهم يفتقرون للخبرة والمعدات، ما أدى لانخفاض العائدات من هذه النشاطات الزراعية بنسب كبيرة.

إن الطبيعة العنيفة لعمليات إزالة المزارعين الذين غالبيتهم من البيض، أدت إلى انخفاض عدد السياح، وبالتالي أدت لتأجيج نقص العملات الأجنبية، حيث كان السياح سابقاً يساهمون بنسبة كبيرة في مدخول العملات الأجنبية للاقتصاد.

إن التجاهل الصارخ لحقوق الملكية من قبل الحكومة، أدى أيضاً إلى انخفاض المساعدات المالية الدولية، وانخفاض الاستثمار المباشر نتيجة افتقاد الثقة بالاقتصاد.

وهذا أدى إلى انكماش جانب العرض من الاقتصاد، والذي أجج نسبة التضخم ولأول مرة في عام 2001 تجاوزت نسبة التضخم 100 %.

وبسبب هذين الحدثين حدث انخفاض الأداء الاقتصادي عقب بداية القرن الواحد والعشرين، وحسب ماتم توضيحه أعلاه فقد كانت نسبة التضخم مرتفعة في زيمبابوي، ولقد كانت الحكومة تعمل مع وجود عجز كبير، وفي هذه النقطة لقد كان بالإمكان إصلاح الاقتصاد، وكان يمكن للبنك المركزي في زيمبابوي اختيار نهج السياسات التي يمكن لها إيقاف التضخم وإعادة الاستقرار للبلد.

وكان يمكن تحقيق هذا من خلال تنفيذ إجراءات تقشفية، منها الحد من الانفاق واستخدام المدخرات لإعادة انعاش الاقتصاد المنكمش، وبالرغم من أهمية هذا الأمر كان يجب على الحكومة إعادة العمل بحقوق الملكية والالتزام بهذا للسماح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة في انعاش الاقتصاد.

ولسوء حظ البنك ولسوء حظ الاقتصاد اختار البنك المركزي في زيمبابوي التيسير الكمي، لكن هذا لم يكبح جماح التضخم، وأدى إلى حدوث افراط في التضخم الجامح.

وكان هذا على خلفية تناقص الإيرادات وزيادة التضخم إلى مستويات تنذر بالخطر على مستويات سنوية حتى أن المدخرات التي كانت تستخدم لانعاش الاقتصاد بدأت بالاندثار.

لايثير الدهشة أن زيمبابوي دخلت في فترة التضخم الجامح، التي بدأت تتضاعف بشكل كبير إلى حد أنه في عام 2008 أعلنت مكاتب الإحصاء المركزية أنها لن تصدر إحصاءات بنسب التضخم، وبسبب نقص السيولة ونتيجة لعدم قدرة الحكومة على مواكبة معدل التضخم وطبع الأموال، استمرت في طباعة الشيكات لأمر حاملها.

لقد كان الاقتصاد في أسوأ حالاته، وقبل أن تتبنى الحكومة رسمياً الدولار كانت أسعار البضائع تتزايد على أساس كل ساعة إلى حد لم يعد مقبولاً أنه في نفس المحل يتم تسعير المواد ثلاث مرات في اليوم.

و في ذلك الوقت تم استحداث ثلاث أسعار صرف تستخدم في نظام الدفع، إحداها كانت من خلال نظام الدفع بالتسوية، ونتيجة لنقص السيولة فقد كانت أفضل وسيلة لاستخدامها هي بالحوالات بين البنوك.

وكان هناك سعر في السوق الموازية أقل بكثير من نسبة نظام الدفع بالحوالات، نتيجة نقص كمية الأموال النقدية، وكان هناك سعر صرف رسمي مرتبط بالدولار لم يكن متاحاً للمواطنين (الشركات والأفراد) هذا السعر كان متاحاً فقط لعدد محدد مكنهم من شراء العملات الأجنبية بسعر صرف منخفض بشكل كبير.

ومن العوامل التي زادت في حدوث التضخم الجامح، عدم وجود كميات كافية من الانتاج، حيث خسرت الشركات تدريجياً الخطوط الائتمانية،

لإعادة رأسملة أموالها إضافة لوجود نقص في الحصول على العملات الصعبة لتدبير الموارد اللازمة.

أدت جميع هذه العوامل إلى انتاج بضائع وخدمات دون المستوى المطلوب، وانخفاض في الانتاج مع شركات تعمل بحوالي 20% من قدرتها.

وتتويجاً لهذه الأحداث لم تعد العملة المحلية مقبولة من أي شخص كمخزن حافظ للقيمة أو وسيلة تبادل أو وحدة حساب، وعند استلام العملة المحلية فإن أول شيء يقوم المرء بفعله هو تغييرها إلى عملة تكون مقبولة تمنح الثقة.

وقد لاحظ وزير المالية "تيندي بيتي" عام 2009 في أول ميزانية، أن الدولار الزيمبابوي أصبح عملة غير مقبولة من قبل المواطنين (نتيجة خسارته الوظائف الرئيسية الثلاثة للمال عبر فقدان الثقة فيه).

وبسبب أن الحكومة لم تدخل باتفاق رسمي مع أمريكا لاستخدام عملتها رسمياً، كما جاء في الميزانية فإن البلد بدأ بتطبيق الدولار من المخزونات الموجودة لديه في التداول وفي حسابات العملة الأجنبية، في هذا الوقت كان البنك المركزي الزيمبابوي لديه احتياطي من العملات لا يذكر.

وفي الخطاب الذي ألقاه وزير المالية لاحظ أن زيادة الطلب على العملة الأجنبية من أجل الدولار، يعني أن التصدير سيكون أكثر من الاستيراد.

وكان هذا الأمر جيداً لولا ما سنبينه في نهاية البحث، بأن نقص العملات الأجنبية، أوقف الشركات المحلية عن القدرة التنافسية حتى في الأسواق المحلية، نتيجة عدم الحصول على العملات الأجنبية والخطوط الائتمانية.

### التأثيرات:

لا يمكن القول للوهلة الأولى، بأن الدولار حققت الاستقرار في الاقتصاد في ظل مستويات من التضخم تتصاعد بشكل مستدام.

والنقاش أدناه يبين آثار الدولار على اقتصاد زيمبابوي، وهي الحد من القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية هذا من الناحية السلبية، و الحد من

نزوح رؤؤس الأموال والقدرة على التخزين كقيمة للعملة هذا من الناحية الايجابية.

و تبين الآثار أن الدولة ليست سياسة تستخدم، كحل وحيد لتحفيز النمو الاقتصادي، فإن الأثر المباشر والفوري للدولة، كان باستقرار الأسعار وانخفاض نسبة التضخم، منذ ادخال الدولة، فإن التضخم بقي ثابتاً دون 10٪ حتى في بداية عام 2009، وأصبحت الشركات قادرة على التخطيط، لأن هناك قدرة أكبر للتنبؤ بالمؤشرات الرئيسية، لكن قوة الدولار أثبتت أنها عامل سلبي على الاقتصاد، لأنها خفضت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

وهذا أيضاً يعني أن الشركات الأجنبية، التي باعت منتجاتها في زيمبابوي استفادت أيضاً نتيجة ارتفاع الأسعار المفروضة في زيمبابوي، وهذا ليس بالضرورة أن يكون محبباً في الاقتصاد كما يعني عادة أن الأرباح التي تجنيها الشركات الأجنبية لا يتم الاحتفاظ بها في زيمبابوي كودائع أو إعادة الاستثمار لتطوير المنتجات، فإنها لا تساهم في نمو الاقتصاد.

نظراً لشدة الأزمة، فإنه لا يمكن مقارنة احصائيات زيمبابوي مع دول الجوار، لكن يبدو واضحاً أن النمو مازال متأخراً بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، وهذا جزئياً ناتج من كون الشركات لم تتمكن من الحصول على التمويل لإعادة رأسملة أموالها، وكان يجب عليها أن تعمل باستخدام آلات قديمة و التي في بعض الأوقات لا يمكن استبدالها أو خدمتها بشكل كاف.

وهذا جعل من الصعب للمنتج المحلي المنافسة مع المنتجات الأجنبية في كلا السوقين العالمي والمحلي، ولكن بارقة الأمل كانت بأن أسعار فائدة الاقراض للشركات انخفضت، وأدت إلى زيادة الاستقرار للشركات منذ الميزانية المعدلة عام 2009، و لكن أحد عوائق النمو كان باستمرار تهديد تأمين

الشركات الأجنبية الخاصة، مما جعل المستثمرين قلقين من القيام بأي عمل في زيمبابوي.

أيضاً كان النمو مهدداً، بسبب أن الشركات والحكومة غير قادرة على تحصيل خطوط الائتمان، وكون البلد ليس لديه خطوط ائتمانية كافية، فإن البنك المركزي الزيمبابوي غير قادر على الاقراض كملاً أخيراً، أي أنه لا يستطيع طباعة الدولار، كما أن الشركات لديها صعوبة في إعادة التمويل. إن ديون زيمبابوي وصلت لحدها مع الوكالات الدولية النقدية، مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وما زالت كبيرة إلى درجة أن المنظمات لم تعد لديها الرغبة في اقراض المزيد من المال لزيمبابوي، ما أدى بالتالي لخفض كمية الائتمان المتاحة للشركات لتؤدي عملها بنجاح.

و بالرغم من أن معدل البطالة شهد تحسناً طفيفاً، إلا أنه مازال مرتفعاً، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبته بلغت 70٪ عام 2011، مما يعني أن نسبة عدد العاملين يساوي عدد العاملين، الذي كان عام 1970 بالرغم من تزايد عدد السكان بين الفترتين، حينها كان عدد السكان يساوي النصف عن العدد الحالي، وهذا يؤثر على كمية إيداع الناس أموالها في البنوك، حيث بقيت أسعار الفائدة مرتفعة أكثر من المعتاد، وهي بحدود 10-15٪، لأن البنوك فقدت البنك المركزي كملاً أخيراً للإقراض، وبالرغم من أنه في عام 2010 تضاعفت الودائع مرتين، عما كانت عليه عام 2009 فإن نسبة الإقراض على الودائع مازالت منخفضة، ولقد كانت أسعار الفائدة عائقاً مرة أخرى للنمو، وقلصت العملاء الاقتصاديين الذين كانوا قادرين على الحصول على قروض. على كل لم تكن الصورة قائمة كلياً، فإن القضاء على مخاطر سعر الصرف كان مفيداً بشكل خاص، وأدى إلى الحد من هروب رؤوس الأموال، مما يعني الاحتفاظ بالأموال بطريقة قانونية في البلد، ويمكن استخدامها لتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي بداية القرن 21 عندما تم فرض رقابة على سعر الصرف، وبالرغم من أن دولار زيمبابوي كان مرتبطاً بالدولار الأمريكي رسمياً، إلا أن السوق الموازية كانت تغلق على سعر صرف للدولار قريبة من القيمة الحقيقية التي كانت سائدة في السوق السوداء.

في بداية عام 2012 من خلال وزارة المالية، بدأ البنك المركزي باستعادة وظيفته بالعمل بالإقراض كملاذ أخير بالرغم من محدودية امكانياته، نتيجة لأن الموارد محدودة للحصول على قطع أجنبي وهذا أتاح أيضاً للبنوك لاستئناف الإقراض بين البنوك، و لتسهيل هذه الأمور سوف يصدر البنك المركزي أدوات مالية مقابل مبالغ مستحقة للبنوك كاحتياطي إجباري، لكن الدولار وفقدان السيادة على النقد يعني التعرض لأي صدمة خارجية تؤثر على أمريكا.

وبالرغم من الأزمات التي تواجهها الولايات المتحدة، وتذبذب الدولار الأمريكي بقي الدولار العملة المستخدمة على نطاق واسع واستخدمت في العالم، وبالتالي العملة الأمريكية نجت من الأزمات التي حلت باقتصادها.

ونتيجة التضخم الجامح تلاشت المدخرات، ونجا من الأمر الأفراد الذين تمكنوا من انقاذ مدخراتهم من خلال تحويلها إلى عملات أجنبية، و كان أكثر الذين تضرروا هم الشركات والأفراد، والذين يعتمدون على معاشات التقاعد لأن الشركات لديها ضوابط صارمة للحصول على عملات أجنبية.

سمح استقرار الدولار الأمريكي للناس بالعودة إلى الادخار، والتي يمكن أن تساعد الاقتصاد في حال اقراض المدخرات للشركات للاستثمار. وهذه الوثيقة تناقش أسباب وآثار الدولار الزيمبابوي.

### النتيجة :

نجد أن الدولار كانت خطوة ضرورية لتجنب الوقوع في أزمة ذات أبعاد كارثية، والوقوع في واقع لايمكن الخروج منه، ويبقى أن نرى كم المدة التي

سيبقى فيها الاقتصاد مدولراً، لكن من الأسلم القول بأن الوضع سيبقى على هذه الحال في المستقبل المنظور.

وأي خطوة للرجوع إلى ما كان الوضع عليه، وإعادة استخدام الدولار الزيمبابوي يتطلب الثقة بالبنك المركزي لإعادة اصلاح وظيفته كملاذ أخير للإقراض.

وإنه لغني عن القول بأن الاستقرار السياسي، يمكن أن يساهم بإحراز تقدم اتجاه الخروج من الدولار بشكل ناجح.

إن الدولار ليست هي الخطوة الأخيرة لاقتصاد زيمبابوي، لكنها نقطة البداية التي حققت مستوى من الاستقرار، الذي يحتاجه الوضع الاقتصادي ولدعم التغييرات أو الإصلاحات الضرورية، التي يجب أن تتم .

المرجع :

Dollarization in Zimbabwe: Cause and effect Written by Tapiwa Mhute

(1) Thursday, 16 August 2012

<http://www.consultancyafrica.com/index.php>